

لا توصيف، لمدى قساوة الفقر في لبنان عجّاقة: حالة أصبحت تدرّس في الجامعات

تتكاثر التعابير التوصيفية للفقر في لبنان لقياس مدى قساوته، لكنها لا يمكن ان تعبّر فعليا عن هذه القساوة التي نخرت هياكل الاسر. فقد ضرب هذا الفقر الطبقة المتوسطة التي اضمحلت في شكل كارثي. فمع طلوع كل فجر، يتعمق الفقر ويسابق اي توصيف، وقد يكون مجديا اكثر ادخال كلمتي العوز والحرمان الى قاموس هذه التعابير

بلغت نسبة الفقر هذه السنة 72 في المئة، وطبعاً فان الفقر المدقع ازداد، ليصل الى 40 في المئة. ان تطور ديناميكية الفقر اصبحت حالة تدرس في الجامعات، كما قال الدكتور جاسم عجّاقة في حديث الى "الامن العام". ورأى ان اي امل في اعادة تكوين الطبقة المتوسطة يمر الزاميا عبر اعادة احياء الماكينة الاقتصادية وخلق فرص عمل للمواطنين.

■ كيف اصبح اللبناني فقيرا؟ وهل كان للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة دور في الوصول الى افقار اللبنانيين؟

□ السياسات الحكومية تهدف الى تأمين حياة كريمة للمواطن، عملا بشرعة حقوق الانسان وبنظرية افلاطون التي تنص على ان النخبة السياسية هي التي تدير شأن عامة الشعب. وبالتالي، فان تبرير وجود اي سلطة في العالم يمر قبل كل شيء بمصلحة المواطن التي يمكن اختصارها بالمؤشرات الـ17 التي نص عليها برنامج الامم المتحدة للائمان، والذي يأتي على رأسها مؤشرا محاربة الفقر والقضاء على الجوع. اللبناني اصبح فقيرا كنتاج لغياب السياسات الحكومية التي تعنى بالشؤون الاقتصادية والاجتماعي. فالسياسة الحكومية التي تتم ممارستها في لبنان، تقتصر على الشق السياسي وعلى بعض المشاريع الاقتصادية التي غالبا ما يكون هدفها انتخابيا. وبالتالي غاب شق التخطيط عن الدولة والمشاريع

العابرة للحكومات، التي تهدف الى تحسين الوضع الاجتماعي للمواطن. على مستوى الفرد يصبح الانسان فقيرا عند فقدانه عمله مع غياب اي مدخول ريعي، لكن على مستوى الشعب يصبح الانسان فقيرا عند غياب ماكينة اقتصادية قوية قادرة على اطعامه، وهذا ما حصل تحديدا في لبنان. لم تستطع السياسات الحكومية المتعاقبة خلق ماكينة اقتصادية مستدامة قادرة على تأمين حياة كريمة للمواطن. تنص النظرية الاقتصادية على ان ثبات الاسعار هو عنصر اساسي في الحفاظ على حياة كريمة للمواطن. هذا الثبات شهده لبنان من اواخر تسعينات القرن الماضي وحتى العام 2019، مع اعتماد سياسة الثبات النقدي، واذا كان هذا الثبات هو نتاج طبيعي لاقتصاد قوي، الا انه وفي حالة لبنان كان الثبات النقدي آتيا من السياسة النقدية، التي كان عمادها جذب العملة الصعبة. هذه السياسة وصلت الى حائط مسدود مع القرارات المتتالية التي اعتمدها الحكومة السابقة من وقف دفع سندات الاوروبوند (مصدر اساسي استراتيجي للعملة الصعبة للحكومة اللبنانية)، وهو ما عزل لبنان عمليا عن النظام المالي العالمي، وحرّم المودعين من اموالهم عملا مبدأ ان الدولة اقترضت في شكل اساسي من اموال المودعين عبر القطاع المصرفي. اضعف الى ذلك الازمة السياسية المستجدة منذ العام 2019 والتي ساعدت في شكل كبير في عزل

لبنان ومنع تدفقات العملة الصعبة اليه ومنع الحلول الاقتصادية.

■ هل زالت الطبقة الوسطى في لبنان، وهل ثمة امل في اعادة تكوينها وما هي نسبة الفقر الحقيقية؟

□ الازمة التي عصفت بلبنان منذ العام 2019 وحتى يومنا هذا، ترافقت مع فساد سمح بخلق مضاربة على الليرة اللبنانية وهزها في الصميم، وهي التي كانت محصنة باكثر من 40 مليار دولار اميريكي احتياطات من العملات الاجنبية. هذه المضاربة تشكل مخالفة واضحة للمادة 319 من قانون العقوبات التي تجرم التشهير والمضاربة على العملة الوطنية، لكن لم تتم مكافحتها كما كان مفروضا. التطبيقات التي اصبحت تقيم الليرة اللبنانية مقابل الدولار الاميريكي، سمحت للتجار بالتلاعب بلقمة عيش المواطن اللبناني وقضت على قدرته الشرائية في ظل عزل لبنان ماليا عن العالم. واخذت بعض العصابات بعمليات احتكار وتهريب، حرمت الشعب اللبناني من السلع والبضائع التي يحتاج اليها في حياته اليومية. اذا كانت الاجهزة الامنية والقوى العسكرية قد قامت بعمليات مكافحة لهذه الممارسات المخالفة للقانون، الا ان القرار السياسي كان غائبا وهو ما حد من قدرة هذه الاجهزة على القيام بواجبها الوطني تجاه شعبها. ايضا ادى تخلف الدولة عن تسديد ديونها للمصارف الى عجز هذه الاخيرة عن اعطاء المودعين اموالهم في المصارف،



الخبير الاقتصادي الدكتور جاسم عجّاقة.

وهو ما ضرب في شكل كبير قدرة المواطنين لدرجة تطورت معها ديناميكية الفقر في شكل غير مسبوق (اصبحت حالة تدرس في الجامعات)، حيث زادت نسبة الفقر من 30% في العام 2019 الى اكثر من 50% في العام 2020، واكثر من 72% في العام 2021. اما الفقر المدقع الذي يطاول من له مدخول يقل من 1.9 دولار اميريكي يوميا، فقد كان 8.3% في العام 2019 ليصبح 23.5% في العام 2020 و40% في العام 2021! اما الطبقة المتوسطة فقد شهدت تراجعا كارثيا من اكثر من 60% في العام 2019 الى 40% في العام 2020 و20% في العام 2021. هذه الطبقة - اي المتوسطة - هي عماد الاقتصاد والمالية العامة، من ناحية انها تعمل وتدفع ضرائب، وبالتالي فان القضاء عليها يقضي في الوقت ذاته على مدخول الدولة من الضرائب. ان اي امل في اعادة تكوين هذه الطبقة يمر الزاميا عبر اعادة احياء الماكينة الاقتصادية وخلق فرص عمل للمواطنين، وهو ما سيسمح بعودة مداخل مقبولة كافية

” الطبقة المتوسطة تراجعت الى 20% عام 2021“

في حدها الأدنى لخروج المواطنين من الفقر، وما يستوجب عملية اصلاحية شاملة.

■ هل تعتقد ان اللبناني اصبح معدما على الرغم من امتلاكه مدخرات في المصارف؟

□ وباللاسف، الوضع المزري الذي وصل اليه لبنان جعل المواطن في حال من العجز شبه الكلي، ولا يوجد امامه الا باب الهجرة للخروج من هذا المصير المحتم الذي فرضه الاداء السياسي، وما ارتفع عدد طلبات جوازات السفر، الا اكبر دليل على غياب الخيارات الاخرى

امام اللبناني. عمليا تعرض القطاع المصرفي لدين الدولة (اي حجم الاقراض للدولة) بنسبة كبيرة، كان معروف النتائج منذ فترة طويلة خصوصا مع اداء الحكومات المتعاقبة التي استهلكت كما كبيرا من الدولارات للكهرباء والاستيراد عامة، والفساد الذي طاول المناقصات العمومية. بالتالي هناك مشكلة سيولة في العملة الصعبة واضحة المعالم، ومع تفشي السوق السوداء وضرب الليرة اللبنانية في هذه السوق اصبح المواطن اللبناني شبه معدم ينتظر البطاقة التمويلية التي ستؤمن له (في حال تم تأمين تمويلها) 25 دولارا شهريا وهو الذي كان يصرف هذا المبلغ في يوم واحد!

■ على اساس امتلاكه مدخرات او اموال احتياط في منزله، الا تعتقد ان حصول المودعين على اموالهم قد يغير في واقعهم المعيشي؟

□ من البديهي القول ان حصول المودع على اموال سيغير من واقعه، لكن السؤال الجوهرى الى متى ستغير هذه الاموال من واقعه؟ المشكلة الاساسية انه مع النظام الاحتكاري القائم، لبنان قادر على استنزاف عشرات المليارات من الدولارات سنويا وبالتالي من دون عملية اصلاحية، وجود المال بيد المواطن هو تأخير لعملية تجويعه فقط لا غير. المعلومات التي يتم تسريبها من خطة حكومة الرئيس ميقاتي تنص على ان المودعين الذي يمتلكون ودائع بقيمة 70 الف دولار سيحصلون على كامل ودائعهم عبر التعميم 158 نظرا الى ان هذه الفئة هي من الطبقة الفقيرة والمتوسطة. اما الودائع التي تتخطى 70 الف دولار، فانها ستكون على الارجح موضوع تمكك اسهم في المصارف او في شركة تدير بعض اصول الدولة على ان يتم سد هذه الودائع من ارباح هذه الشركة على فترة قد تصل الى اكثر من عشر سنوات بحسب نسبة التملك التي يقال انها طوعية. في الواقع اي قرار



Safety, Security... Satisfaction

+961 1 702 000

www.metropolitansecurity.com.lb



METROPOLITAN DEFENSE
AND SECURITY SOLUTIONS



BENELLI
DEFENSE

FIOCCHI

CZ B&T

+961 1 702 000

www.mds-me.com

info@mds-me.com

النقدي، الذي يعتمد بدوره على ماكينة اقتصادية ناشطة. الهم انه لا يمكن العودة الى نمو اقتصادي من دون قطاع مصرفي، عملاً بمبدأ ان القطاع المصرفي هو الممول للاقتصاد. اذا ومما تقدم، اي عودة لنمو اقتصادي يجب ان تمر حكماً بعودة القطاع المصرفي وهو ما سيفرضه صندوق النقد الدولي اذا ما تم توقيع برنامج معه.

■ من اين يبدأ مسار العودة الى الاستقرار النقدي والاقتصادي والاجتماعي؟ وما هو الوقت الذي سيستغرقه؟
□ العودة الى الاستقرار بكل ابعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنقدية والمالية والبيئية، يمر الزامياً بسيادة القانون. مشكلة لبنان ان قوانينه غير مطبقة، فالفساد لا يحاكم لأن البعض يعتبر ان ذلك هو مس بالسلم الاهلي، والبعض الاخر يرى في عدم تطبيق القوانين مجال حرية اضافياً. الجدير ذكره ان هناك اكثر من 50 قانوناً غير مطبقين في لبنان، وهو امر يمكن اعتباره اساس المشكلة الاقتصادية في لبنان، نظراً الى ان الاقتصاد يعتمد على قواعد منصوص عليها في الدستور والقوانين ولا يمكن لأي مستثمر اجنبي ان يستثمر في لبنان من دون سيادة القانون.

من هذا المنطلق، نرى ان عملية الاصلاح هي جوهرية ويجب تنفيذها ضمن برنامج صندوقي، نظراً الى ان ضغط المجتمع الدولي كفيل بدفع المسؤولين لاختار القرارات التي تذهب في اتجاه الاصلاح. الاتفاق مع صندوق النقد على برنامج هو مسألة اشهر في الحد الاقصى، اما التنفيذ فهو رهينة الارادة السياسية وقد يكون في فترة لا تتعدى السنوات، اذا ما تم القيام بما يلزم في الوقت المناسب. هذا يعني ان المواطن سيشعر حكماً بالتحسن في فترة قصيرة لا تتخطى العامين، اذا ما عمل الجميع بقلب واحد لتطبيق الاصلاحات.

شبه معدومة مع استيراد اكثر من 85% من استهلاك لبنان، والثروات الطبيعية (مياه ونفط وغاز) غير مستغلة. اذا من الطبيعي ان يكون هناك طلب كبير على العملة الصعبة في مقابل الليرة اللبنانية. المرحلة السابقة تميزت بتدفقات مالية هائلة بالعملة الصعبة، ولم يتم استغلال هذه التدفقات للاستثمار في الاقتصاد وجعله منتجا اقله لسد 50 الى 70% من الاستهلاك المحلي. بالتالي، مع اول اشتباك سياسي تم وقف هذه التدفقات وهو ما حرم لبنان من قدرته على اكفاء نفسه؛ وفاقم الوضع تفشي الفساد والسوق السوداء. النظرية الاقتصادية واضحة على هذا الصعيد، وتتصل على ان الثبات الاجتماعي يعتمد على الثبات

هو حصري في يد الحكومة عملاً بالدستور اللبناني، وبالتالي يجب على حكومة الرئيس ميقاتي الالتئام فوراً واخذ القرارات اللازمة للعملية الاصلاحية وتنفيذها، وهذا في ظل اطار برنامج صندوقي.

■ ما هي نسبة اللبنانيين الذين يتكلمون على تحويلات مالية من الخارج؟
□ لا ارقام رسمية حول عدد او نسبة اللبنانيين الذي يعتمدون على التحويلات، الا ان هذه النسبة تتخطى من دون ادنى شك 40% من الشعب، وبالتالي فان التشنج السياسي مع الدول الخليجية او مع المجتمع الدولي سيؤدي حكماً الى مأساة، اذا ما تم اتخاذ اجراءات انتقامية على هذا المستوى.

■ انهيار الليرة هو اساس الازمة المعيشية وتدهور القدرة الشرائية. فما هي قدرة مصرف لبنان على استعادة دوره في سياسة تحديد سعر الصرف؟
□ لا اوافق على استخدام عبارة "انهيار الليرة" حتى ولو ان النتيجة هي نفسها. الليرة تعكس ثروة لبنان اي اقتصاده وثوراته الطبيعية. هيكلية الاقتصاد

النظام الاحتكاري القائم يستنزف مليارات الدولارات



المصارف اقترضت الدولة فحرمت المودعين من اموالهم.